

حرف

نقلت النبا طريق الاحاد قطعاً لانه يمكن عند التقلد و
احصا كوجهم في كل زمان فله يكن منقوله ايضا نقله متواترا
وايضاً لا تتفصل بمجلات فذهبهم ولا تقيمت مطلقاً فلما
فرض ان حكاهم ان حكم نقل عن بعض مذهب السلف بطريق التواتر
يحمل انه يحمل لم يوصله ناقلاً ان له قبله اقل به ناقلاً او شرطاً يوجب
القول بصحة عليه عند ذلك المحققين القابل به فيكون الصواب به
باطلا اجماعاً فلهذا المرخصنا صحة التقليد في البيه لئلا
الاربعه لا غير كما قال في الشبه والنظائر المقتضية له بن نجيم الحنفى
رحمه الله تعالى في الفقه الاول وما خالف الائمة الاربعه بخلاف اجماع
وان كان فيه خلاف لعزيم فقد صرح في التخرير ان اجماع الفقهاء
على عدم العمل بمنزلة مخالف الاربعة لانضاط مذهبهم واشتغالهم
وتزوية التبايعا انتهى وقال المناوي في شرح الحاشية الصفير
ولا يجوز اليوم تقليد غير الاربعة في قضي وظه اقتناء لا
لنقص في مقام احد من الصحب ولو لتفضيل احد الاربعة على
اوليك بل لعدم تدوين مذهب الاربعة وضبطها واجتماع
شروطها انتهى وانما اذا وجد في هذا الزمان او في زمان
مستقبل اليوم القباة انشاء الله تعالى وتوضيرة منه في
شروط الاجتهاد التي ذكرها علماء الاصول ولم يخالف
في اجتهاده حكما مجمعا على قول واحد فيه او على قولين
او اكثر ونبت ذلك عند احد لا مانع في صحة تقليده فيما
يستنبطه من الاحكام التي لا تخالف القول الواحدا المجمع عليه
او القولين او الثلاثة المجمع عليها من حيث عدم التكلم بغيرها
فقد انحصر الاجتهاد في هذا الزمان بشرطه في مسألة ثم

حسب

رها

تفرض

او

Copyrighted material